الأمم المتحدة

الجمعية العامة

اللجنة الأولى
الجلسة ١٤
المعقودة يوم الخميس
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٣٠

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية*

نيويورك

محضر حرفي للجلسة الرابعة عشرة

الرئيس: السيد سوه (جمهورية كوريا)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد العربي (مصر)
(الرئيس)

المحتويات

- مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/47/PV.14
5 June 1996

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2, 2 United Nations Plaza, 0750.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

9261560

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوه (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥

بنود جدول الأعمال من ٤٩ إلى ٦٥، و ٦٨ و ١٤٢؛ و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد توث (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أستهل بياني بالاعراب عن ارتياح وفدي لانتخاب السفير العربي للرئاسة، ولرؤيتكم في مقعد الرئاسة هذا الصباح.

إذا أردنا أن نجري حسابا إحصائيا عن أعمال اللجنة الأولى في هذه السنة، ربما سيكون من السهل أن نرى العبارة التي ذكرت أكثر من غيرها. فلا شك أن عبارة "الأسلحة الكيميائية" ستحتل مكان الصدارة. إلا أنني، في بياني اليوم، أود أن أركز على موضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الأسلحة الكيميائية، ألا وهو الأسلحة البيولوجية، أو البكتريولوجية.

إن العلاقة واضحة. ففي الحقيقة، أخذنا نناقش هاتين المسألتين حتى ١٩٦٩ تحت عنوان واحد على جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. بيد أن الموضوعين قد سلكا طريقين مستقلين، عندما أبرمت في ١٩٧٢ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وكانت الاتفاقية تعبيرا عن الواقع السياسي وحالة الحد من الأسلحة السائدين في ذلك الوقت: فقد أصبح التنظيم التعاقدي ممكنا آنذاك، ولو أن التطور كان أقل في الأحكام المتصلة بالتعاريف، وبمسألة عدم النقل ومسألة آلية الشكاوى، ولم تكن هناك أحكام بشأن التحقق والاعلانات. وعلى العكس من البديل الذي اختير بالنسبة للأسلحة البيولوجية، استمرت المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية، بمهمة أكثر طموحا وهي وضع اتفاق يغطي كل الجوانب.

وفي الوقت الذي انتهينا فيه من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، أخذت الأسلحة البيولوجية، على ما يبدو، في الخروج من دائرة الضوء، إذ أنها اعتبرت غير فعالة من الناحية العسكرية. وكما كان هناك مذهب

فكري شائع يقول بأن عناصر أي نظام حظر للأسلحة الكيميائية في المستقبل قد تكون قابلة للتطبيق لأغراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن ثم كان من الواضح، ومن المبرر، أن المكاسب السياسية لاتفاق يحظر الأسلحة البيولوجية تغلبت على الشكوك الناجمة عن العناصر الناقصة في نظام الحظر.

واستمرت التساؤلات منذ عقدين وحتى الآن بشأن ما إذا كان بالامكان الانتهاء في يوم من الأيام من اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية، وما إذا كان حظر الأسلحة البيولوجية يعتبر حظرا فعالا. واليوم، يمكننا أن نجيب على السؤال الأول بالتحديد. نعم، في وقت قصير سوف يكون لدينا صك قانوني يفرض حظرا كاملا على أحد أخطر أنواع الأسلحة فتكا التي اخترعها الانسان.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، كانت هناك محاولات عديدة، ولا سيما أثناء السنتين الأخيرتين، لتناول المسائل المتصلة بفاعلية اتفاقية الأسلحة البيولوجية، من خلال تدابير عملية. وتمثل هذه التدابير معالم على طريق عملية تطوير تدريجي لتعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأدى مؤتمر عام ١٩٨٦ الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى تعزيز الاجراءات الخاصة بالمشاورات في حالة ظهور شواغل بشأن الامتثال. وفي أعقاب مؤتمر ١٩٨٦، اعتمدت مجموعة من تدابير بناء الثقة. وكانت هذه التدابير تستهدف توفير مزيد من المعلومات وتهيئة مناخ من الانفتاح.

وقد قام المؤتمر الاستعراضي الثالث، في ١٩٩١، بتحليل شامل للتجربة المستفادة، واعتمد مزيدا من تدابير بناء الثقة.

وللأسف لم تنفذ على النحو الواجب تدابير بناء الثقة التي اعتمدت كمتابعة للمؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٨٦. وقد قدمت ٤٢ دولة فقط من ١٢٠ دولة من الدول الأطراف اعلاناتها فيما يتصل بتدابير بناء الثقة فيما بين ١٩٨٧ و ١٩٩١. وقد كان مستوى المشاركة في الجولات الخمس الخاصة بتبادل البيانات أقل من ذلك، حوالي ٢٠ في المائة. وبصرف النظر عن التحسينات الهامة التي أدخلها المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩١ على نظام الابلاغ من خلال تقنين نموذج للاعلان لمن ليس لديهم شيء للاعلان عنه أو لمن ليس لديهم جديد يعلنونه، وقد قدمت ٣٥ دولة فحسب حتى الآن المعلومات بموجب تدابير بناء الثقة لعام ١٩٩١. ولا مندوحة عن تنفيذ تدابير بناء الثقة، وفقا للاعلان الختامي لمؤتمر ١٩٩١، برمتها من جانب جميع الدول الأطراف.

وقد كان من الخطوات الهامة في العملية التطويرية لتعزيز نظام حظر الأسلحة البيولوجية البيان المشترك الذي أصدره في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، مسؤولون كبار من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي. ولقد حقق الاجتماع تأكيدا مؤاتيا للخطوات التي اتخذتها الحكومة الروسية لكفالة الوفاء بالالتزامات الدولية في ميدان الأسلحة البيولوجية وتبديد الشواغل فيما يتصل بالامتثال لها. واتفاق الاتحاد الروسي بشأن السماح بزيارة أي موقع بيولوجي غير عسكري بغية إزالة أوجه الغموض هو دليل ملموس على كيفية مواجهة شواغل الامتثال عن طريق التدابير التعاونية. وأثر التدابير التي ستطبق قد يتجاوز تبديد الشواغل الحالية المتعلقة بالامتثال، إذ أن الزيارات الأولية للمرافق السوفياتية ستعقبها زيارات مماثلة إلى المرافق في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومات الثلاث ستتناول مسألة امكانية زيارة أي مرفق عسكري بيولوجي.

وقد فتحت مرحلة حاسمة أخرى في التقدم التدريجي لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية عندما اعترفت الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي الثالث بأن معالجة مسألة إنشاء نظام للتحقق من الاتفاقية باسلوب مفيد لا يمكن تأجيلها بعد الآن. وكخطوة أولى، تم انشاء فريق مخصص للخبراء الحكوميين وأعطي ولاية محددة ومفصلة. وبموجب هذه الولاية يسعى الفريق إلى تعيين التدابير التي يمكن أن تحدد ما إذا كانت أية دولة طرف في الاتفاقية تمارس أنشطة محظورة فيما يتصل إما بالمكونات أو بالأسلحة ووسائل ايصالها. والمعايير الرئيسية لتقييم هذه التدابير هي: قابليتها لتوفير المعلومات، وللتفريق بين الأنشطة المحظورة وغير المحظورة، وحسم أوجه الغموض بشأن الامتثال؛ وآثارها التقنية والمالية والقانونية وغيرها من الآثار؛ وأثرها على الأنشطة العلمية؛ وعلاقتها بالشرط الخاص بتأمين السرية وسيكمل الفريق المخصص مهمته قبل نهاية عام ١٩٩٣ وسيبلغ جميع الدول الأطراف عن عمله. ومن المهم للغاية أن يستند تقرير الفريق إلى توافق الآراء وأن يأخذ في اعتباره الآراء المعبر عنها أثناء دوراته.

والمهمة الأساسية للفريق المخصص في دورته الأولى التي انعقدت في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢، تمثلت في تحديد وتجميع قائمة بتدابير التحقق المحتملة التي يمكن بها تحديد

ما إذا كانت أية دولة طرف مارس أنشطة محظورة. وبالرغم من أن المراحل المختلفة للعمل قد لا تكون قابلة للتحديد بسهولة، فإن المنطق البسيط يملي علينا أن هذه المرحلة ينبغي أن يتبعها شرح ووصف أكثر تفصيلا. والمهمة العاجلة للغاية الآن هي البناء على الزخم المتولد عن الفريق المخصص أثناء دورته الأولى والنظر على أتم وجه ممكن في الجانب العلمي والتقني لكل تدبير محدد. وستواجه الدول المشاركة جميع هذه المهام في الدورة القادمة للفريق التي ستنعقد في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وبصفتي رئيسا للفريق المخصص، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشجع جميع الدول الأطراف في الاتفاقية على المشاركة الفعالة في عمل الفريق الذي يقترب من أهم مراحل أنشطته؛ ولم يفت الأوان بعد للانضمام إليه والاسهام في مداولاته. وبالطبع فإن المسألة المعقدة المتمثلة في إمكانية وضع نظام للتحقق تتطلب اتباع نهج أوسع نطاقا من النهج الموضوع في الولاية المحددة للفريق المخصص. ولكن استنتاجات الفريق ستؤثر حتما على العملية وعلى نتيجة القرارات الاضافية بشأن كيفية تعزيز نظام حظر الأسلحة البيولوجية، وهذا ليس مجرد ممارسة فكرية لحفنة منا ولكنه تحد حقيقي لنا جميعا.

السيد بينانيش (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود قبل كل شيء أن أتقدم للسيد العربي بتهانئ وفد توغو على انتخابه بالاجماع لرئاسة اللجنة الأولى. إن ما أبداه من مهارة وكفاءة في إدارة أعمالنا يبرر ثقتنا فيه ويبشر بنجاح مداولاتنا. ونؤكد له على التعاون الصادق من وفد توغو.

كما نود أن نهنئ الأعضاء الآخرين في المكتب الذين ستكون مساعدتهم لنا ضرورية حتما.

لقد جلب الاسبوع الماضي قدرا كبيرا من المعاناة لكل من الشعب المصري والشعب الكولومبي بسبب الزلازل العنيفة التي أزهقت أرواح العديد من الضحايا بالاضافة إلى أنها سببت أضرارا مادية بالغة الجسامة. ويود وفد توغو مرة أخرى أن ينقل إلى الشعب المصري والشعب الكولومبي عميق تعازيه وصادق تعاطفه، ويناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة السخية إلى هذين الشعبين المتضررين.

يدور عمل اللجنة الأولى في سياق دولي يتسم بالتغيرات الجغرافية - السياسية العميقة والمستمرة. وقد اختفى إلى غير رجعة التناحر بين الشرق والغرب الذي كان طوال عقود عديدة يشل المنظمة العالمية، مفسحا السبيل أمام التعاون. وبفضل هذا الناخ المؤاتي والتحول الايجابي في العلاقات الدولية، حصل عدد

من التطورات الايجابية في العالم طوال الاثني عشر شهرا الماضية، ولا سيما في ميدان نزع السلاح. وفي هذا الصدد، لاحظت توغو مع الارتياح الاتفاق من حيث المبدأ المبرم بين الرئيس جورج بوش والرئيس بوريس يلتسن لخفض مخزونات الأسلحة النووية الاستراتيجية وتدميرها في نهاية المطاف في بلديهما. كما نرحب بالترتيبات المتخذة لسريان مفعول معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها وانضمام فرنسا والصين مؤخرا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك مرسوم الوقف الانفرادي الذي أصدره الرئيس ميتران والذي يحظر جميع التجارب النووية الفرنسية لمدة عام، اتباعا للمثال الذي ضربته الدول الأخرى. ويحدونا الأمل الكبير في أن يجري تجديد عمليات الوقف عند انتهاء فترتها، كما حصل في الاتحاد الروسي، وأن تتخذ جميع الدول النووية الأخرى تدابير مماثلة حتى يمكننا تدريجيا تحقيق الوقف الكامل والنهائي لهذه التجارب، ويفضل أن يتم ذلك قبل حلول عام ١٩٩٥، وهو العام الذي سينعقد فيه مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. وبغية جعل المعاهدة صكا عالميا بحق، سيكون من المرغوب فيه أن تقوم الدول التي ليست أطرافا في هذا الصك القانوني الهام وبخاصة تلك الدول التي لديها امكانية حيازة قدرة نووية، باتخاذ الترتيبات اللازمة للانضمام إلى المعاهدة.

إن انضمام عدد كبير من الدول إلى المعاهدة، أو حتى شمولها للعالم أجمع، لا يشكل يقينا أي ضمان لفعاليتها. ومن ثم، فإن تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورقابتها، أمر لا غنى عنه.

وتعلق توغو أهمية خاصة على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية واحترام تلك المناطق، باعتبار أن ذلك إسهام في عدم الانتشار النووي. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في هذا المجال في أمريكا اللاتينية، ولا سيما بانضمام الأرجنتين والبرازيل وشيلي مؤخرا إلى معاهدة تلاتيلولكو، التي ستصبح نافذة المفعول في هذه البلدان في المستقبل القريب جدا.

وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية، ينبغي احترام روح ونص إعلان اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية، وأن تستمر الجهود لإعداد وإبرام معاهدة أو اتفاقية تجعل من أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية تماما في أقرب وقت ممكن. وفي مجال نزع السلاح الكيميائي أو البكتريولوجي، يجدر بنا أن نرحب بصفة خاصة بروح التصميم والإرادة السياسية اللذين أبداهما مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ١٩٩٢. إن هذه الروح الجادة وهذا العزم السياسي مكنا المؤتمر من إعداد مشروع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهدفها الرئيسي هو القضاء التام على هذا النوع من أسلحة التدمير الشامل.

وانطلاقا من التزام توغو الذي لا يحيد بالتعجيل بعملية نزع السلاح العام والكامل، يولي بلدي أهمية كبرى لهذه الاتفاقية، التي سيسهم إعمالها في تعزيز السلم والتضامن بين الدول. ولهذا أصبحنا أحد المشتركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/47/L.1، بالإضافة إلى ١٣٦ دولة أخرى، وسوف يسمح اعتماد مشروع القرار بفتح الاتفاقية لتوقيع الدول الأعضاء في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في باريس. ومن ثم، ينبغي أن تسمح المشاورات الجارية بالتغلب على الخلافات المحتملة حتى يمكن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، وهذا من شأنه أن يعزز ترجيح إقراره بالإجماع.

وثمة مسألة أخرى لا تقل أهمية، تتعلق بالوضوح في مجال التسلح. وفي رأي وفد توغو، أن الوضوح هو أفضل الضمانات لبناء الثقة بين الدول. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤيد تأييدا كاملا المبادئ التوجيهية والتوصيات الخاصة بالمعلومات الموضوعية المتعلقة بالمسائل العسكرية، والتي اقترحتها هيئة

نزع السلاح في تقريرها عن أعمال دورتها لعام ١٩٩٢ (A/47/42، المرفق الأول). إن هذه المعلومات ينبغي أن تسمح بالتقدم على نحو أسرع صوب نزع سلاح عام وكامل تحت رقابة دولية فعالة. ونحن نرحب أيضا بإنشاء سجل لرصد الحركة الدولية للأسلحة التقليدية. ويعد هذا خطوة هامة صوب الهدف النهائي. ومع ذلك، فمن المحتم أن تتخذ الترتيبات اللازمة لتوسيع نطاق هذا السجل ليغطي إنتاج وتخزين أنواع أخرى من الأسلحة، وبخاصة الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى، فضلا عن نقل التكنولوجيا الخاصة بها.

إن التطورات الإيجابية التي حدثت في العالم منذ نهاية الحرب الباردة تعد مبعث أمل مشروع لرؤية العالم يعيش في سلم في المستقبل. ومع ذلك، فلا يسعنا إلا أن نشير إلى ظهور صراعات محلية وإقليمية عديدة، واستمرار تكديس الأسلحة الحديثة المتطورة في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي هذا السياق، ينبغي التشديد بصفة خاصة على تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح الإقليمي، والحاجة إلى تعاون أوثق بينها وبين المنظمات الإقليمية. ويعد هذا من الأمور الهامة والملحة، بل والتي تأتي في أوانها بصفة خاصة، لأننا نرى في يومنا هذا انتشارا يبعث على القلق للأسلحة التقليدية في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

إن استمرار الصراعات في مختلف مناطقنا يتطلب السعي إلى التماس سبل جديدة لتعزيز القدرة على العمل في مجال الأمن الإقليمي. وفي هذا السياق، ينبغي على الأمم المتحدة أن تستخدم على نحو أفضل المراكز الإقليمية كوسائل لتعزيز السلم ونزع السلاح والتنمية على الصعيد الإقليمي. وهذا يعني قبل كل شيء، أن هذه المراكز ينبغي تزويدها بالإمكانات اللازمة للقيام بعملها، وليس هذا للأسف هو واقع الحال اليوم. إن الحالة أكثر سوءا اليوم بالنسبة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا بصفة خاصة، والذي تحظى توغو بشرف استضافته.

وليس في نيتنا أن نخوض في تاريخ مركز لومي، ولكن أرجو أن تسمحوا لي مع ذلك أن أذكر بأن مبادرة إنشائه جاءت من جانب رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية خلال دورتها الحادية والعشرين التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥. وبموجب قرارها

AHG/RES-138 (XXI)، الذي اعتمد كأحد نتائج ذلك الاجتماع، فإن القادة الأفريقيين، انطلاقا من اقتناعهم الراسخ بالتربط - الذي لم يعد بحاجة إلى أي برهان آخر على ما يبدو - بين السلم والأمن ونزع السلاح والتنمية، طلبوا إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ مكتبا إقليميا في أفريقيا، يكون هدفه إجراء دراسات متعمقة، وتعزيز الأهداف الآنفة الذكر.

واستجابة لهذا المطلب، قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٥١/٤٠ زاي، المعتمد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، أن تنشئ هذا المركز في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ على أساس الموارد والتبرعات المتاحة.

وبعد افتتاح المركز في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، الذي وافق الذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة، اضطلع المركز منذ ذلك الحين بأنشطة عديدة في إطار الولاية المناطة به. ومع ذلك، وعلى مدى السنوات الثلاث الأخيرة، ما فتئ هذا المركز يواجه صعوبات خطيرة ترجع أساسا إلى النقص المعترف به في الاعتمادات المالية. وكان لهذا العجز في الاعتمادات المالية أثره الخاص. وهو عرقلة عمل المركز ووقف زخمه، والحيلولة دون تنفيذ برنامج أنشطته.

إن الصراعات المحلية العديدة المكشوفة أو الدفينة التي تعصف بالقارة الأفريقية، تركز الأضواء على جدوى مركز لومي، الذي يعد عمله أمرا لا غنى عنه لصون السلم والأمن، من حيث جوانبهما العسكرية على أقل تقدير.

ولئن كانت توغو تشعر بالامتنان للبلدان المانحة التي دعمت أعمال المركز منذ إنشائه - وترد قائمة بتلك البلدان في تقرير الأمين العام عن المراكز الإقليمية - فإنها تتوجه بنداء عاجل إلى جميع الدول الأخرى الأعضاء التي لم تقدم تبرعات للمركز بأن تفكر مليا في تقديم تلك المساهمات. ويوضح تقرير الأمين العام بشأن المراكز الإقليمية بجلاء جهوده التي لا تكل بغية تمكين تلك المراكز من الاضطلاع بجميع مسؤولياتها. ويشعر وفد توغو بالامتنان للأمين العام لما يبذله من جهود ويرجو منه أن ينسق جهوده مع جهود مكتب شؤون نزع السلاح بغية توفير الأموال اللازمة لمركز لومي وغيره من المراكز الإقليمية لكفالة استمرارها ماليا، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٦ واو. ولذلك يأمل وفد توغو أن يعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار الذي ستشترك في تقديمه قريبا المجموعات الإقليمية المعنية.

إن الردع العسكري لا يضمن السلم ولا الأمن. وهناك كثير من العوامل غير العسكرية باتت تهدد الأمم والشعوب مثلها مثل المنازعات المسلحة. إن اتساع نطاق الأزمة الاقتصادية وما يترتب عليها من تفاقم الحالة الاجتماعية - وتدهور مستويات المعيشة لشعوب البلدان النامية، ولا سيما لاقلها تقدما، كلها عوامل ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في السعي لتحقيق سلم وأمن حقيقيين.

وفي تصدير لدراسة عن السياسة العامة أعدها البنك الدولي تحت عنوان "الفقر والجوع" ورد ما يلي:

"إن العالم لديه ما يكفي لتغذيته ويزيد. وكانت الزيادة في الإنتاج الغذائي العالمي أسرع من النمو السكاني غير المسبوق أثناء الـ ٤٠ سنة الماضية. ولكن كثيرا من البلدان الفقيرة ومئات الملايين من الفقراء لم يستفيدوا من هذه الوفرة. فهم لا ينعمون بالأمن الغذائي لأن قدرتهم الشرائية منخفضة للغاية".

والواقع أن الفقر والجوع والمجاعة والمرض والفاقه والبطالة تعد آفات ابتليت بها المجتمعات النامية في الآونة الراهنة، وتقضي على السكان مثلما تقضي عليهم الحروب. وكثيرون في العالم النامي لا يجدون ما يسدون به رمقهم أو يروي عطشهم، ويعيشون في حالة عوز كامل ويعانون بصفة خاصة من حالة مزمنة من سوء التغذية والضعف الجسماني والمعنوي. ويرى وفد توغو أن هذه الويلات تشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين.

والقضاء على الفقر بجميع أشكاله شرط مسبق أساسي في السعي لتحقيق سلام وأمن حقيقيين. وهذا يعني إشباع الاحتياجات الأساسية للبشرية تماما. كما يقتضي إقامة أنظمة ديمقراطية سياسية حقة في مجتمعاتنا تقوم على العدل والإنصاف واحترام حقوق الإنسان. ووفد توغو إذ يؤيد الفكرة التي أعرب عنها الأمين العام في بيانه في الاحتفال باليوم العالمي للموئل، فإنه يعتقد أن الإنسان الذي لا ينعم بالدفئ أو المأوى أو العمل معرض لأن يصبح إنسانا بلا إيمان أو قانون، وأن يشكل خطرا حقيقيا على السلم والأمن.

وبذلك، تستحق الجوانب غير العسكرية للسلم والأمن المزيد من اهتمامنا، كما ينبغي تناولها من زاوية جديدة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكثف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره نضالهما ضد هذه الشرور جميعها على أساس من التعاون الرشيد المنصف القائم على المنفعة المتبادلة.

إن نهاية الحرب الباردة ورياح الحرية والديمقراطية التي بدأت تهب منذ فترة، تفتح آفاقا جديدة لتعزيز التضامن بين الأمم والثقة بين الدول، وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد على إقامة نظام عالمي جديد يكون حجر الأساس فيه هو التعاون واحترام حقوق الإنسان. وينبغي أن يلاحظ أن الأمين العام قد دعا على الأخص في تقريره الهام "خطة للسلام" إلى التعاون بين الأمم المتحدة وبين الدول والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق الأهداف النبيلة لميثاق سان فرانسيسكو.

إن التضامن والتعاون الذي يحقق الفائدة المتبادلة سوف يستبعدان إلى الأبد جميع سياسات السيطرة والهيمنة. ومن ثم انفتحت أمام المجتمع الدولي ونحن على مشارف الألف سنة الثالثة آفاق جديدة لبناء عالم أفضل، خال من الفقر وشبح الحرب. وفي خضم هذه الانطلاقة الجديدة نحو التضامن، يجب أن تقود الأمم المتحدة جهودنا المتضافرة من أجل إرساء السلم والأمن وصيانتهما، والدعائم الثلاث لهذه الجهود المتضافرة هي نزع السلاح العام الكامل والدبلوماسية الوقائية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد ديمبينسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد قامت الأمم المتحدة دائما بدور نشط في مجال الجهود الرامية لحظر الأسلحة الكيميائية. وقد عالجت هذه اللجنة مرارا، عاما بعد عام، هذه المسألة، أحيانا بأمل، ولكن في معظم الأحيان بأسف ونفاد صبر متعاظم لأنه بالرغم من جميع الجهود والتواريخ الطويل للمفاوضات، عجز المجتمع العالمي عن التخلص من أسلحة التدمير الشامل هذه وهو الهدف الذي تلتزم به بولندا التزاما راسخا.

ولهذا يسعدني بوجه خاص، أن يحتوى تقرير مؤتمر نزع السلاح لهذا العام على النص النهائي لمشروع اتفاقية حظر استحداث وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وبذلك تكللت عملية المفاوضات الطويلة هذه بنهاية ناجحة. وكما يشير، بحق، مشروع القرار المعروض علينا يعد مشروع الاتفاقية في الواقع اتفاقا شاملا وقابلا للتحقق ومتعدد الأطراف لا سابقة له في مجال نزع السلاح.

وكانت عملية المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية من أكثر المفاوضات صعوبة وتعقيدا في تاريخ مفاوضات نزع السلاح. ويصدق هذا القول بوجه خاص على المرحلة الأخيرة من هذه العملية. فقد كانت أمامنا نهج مختلفة إزاء بعض المسائل الرئيسية في الاتفاقية، وكان التفتيش بالتحدي ونطاق التحقق من أبرز الأمثلة عن ذلك. وتجدر الإشادة بالحل التوفيقي الأخير الذي تم التوصل إليه في المفاوضات والمجسد في مشروع الاتفاقية المعروضة على الجمعية العامة. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن العملية لتي أفضت إلى هذا الحل التوفيقي كانت شاملة وواضحة ومنصفة. واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد برئيس اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية لهذا العام السفير فون فاجنر سفير ألمانيا، والفريق المقتدر الكفء المتفاني المساعد له، الذي أسهمت جهوده الدؤوبة في التوصل إلى النتيجة النهائية كما أود أن أشيد أيضا بمن سبقوه في رئاسة اللجنة وبجميع الوفود التي شاركت بنشاط في المفاوضات. والواقع أن نص الاتفاقية جاء نتيجة الجهود الجماعية التي بذلها جميع من شاركوا في العملية.

وجاء الحل التوفيقي نتيجة للتنازلات المتبادلة والتراضي. وكانت بولندا تحبذ نظاما للتحقق أكثر تدخلا وأكثر صرامة، اقتناعا منها بأن ذلك يمكن أن يخدم مصالحنا الأمنية بصورة أفضل.

ومن هذه الناحية، ليس كل ما في النص يلبي توقعاتنا. وقد قدمنا تنازلات بغية التوصل إلى حل مقبول من المشاركين الآخرين. والآن نحن فخورون بالاتفاقية ونتطلع إلى توقيعها.

وتمثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية إنجازا تاريخيا حقيقيا في عملية نزع السلاح، فهي تحظر، وسوف تلغي تماما في نهاية المطاف، فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل. وسيخضع تنفيذها لنظام تحقق صارم وفعال. وهي تتضمن عمليات التفتيش بالتحدي، التي تمثل أداة جديدة تماما تنتمي إلى جيل جديد من تدابير التحقق. ومتطلبات التحقق متوازنة على نحو معقول فيما يتصل بضرورة حماية المعلومات السرية التي لا صلة لها بهدف الاتفاقية.

وقد تمت صياغة أحكام الاتفاقية بطريقة تجعلها تتجنب عرقلة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف. وهي تتيح إمكانية التعاون الدولي الفعال في ميدان الأنشطة الكيميائية في الأغراض التي لا تحظرها الاتفاقية. وتشكل الاتفاقية أداة فعالة لمكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية. وهي تتضمن أحكاما محددة لحماية الدول الأطراف من الأسلحة الكيميائية، وتقديم المساعدة عندما تدعو الحاجة، وتقرر جزاءات للتعامل مع الحالات التي لا يتم فيها الامتثال للاتفاقية.

غير أن اعتماد الاتفاقية ليس هدفا في حد ذاته؛ فهو خطوة أولى هامة للوصول إلى عالم خال من الأسلحة الكيميائية، وعلينا ألا نسمح لأنفسنا بأن يتملكنا الشعور بالرضا عن الذات. فلا تزال أمامنا مهام أكثر طموحا وتعقيدا تتمثل في ترجمة كلمات الاتفاقية إلى ممارسة عملية، وتمهيد السبيل لتنفيذها. وأول هذه المهام هو أن نكفل توقيع أكبر عدد ممكن من الدول على الاتفاقية. وفي هذا الصدد، ترحب بولندا بالدعوة التي وجهها رئيس جمهورية فرنسا لحضور مراسم الاحتفال بتوقيع الاتفاقية في باريس في بداية عام ١٩٩٣، وتؤكد مجددا على تعهدها بأن تكون من الموقعين الأصليين على الاتفاقية.

إن بولندا، كبلد ما فتئ يقدم لسنوات عديدة مع كندا مشاريع قرارات بشأن الأسلحة الكيميائية، ليسرها بشكل خاص أن تلاحظ التأييد الواسع النطاق لمشروع القرار A/C.1/47/L.1. وهذا التأييد يبشر بالخير لعالمية هذا الصك من صكوك نزع السلاح. وهذا ما يجعلنا على اقتناع بأنه سيكون من الملائم اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

وتتمثل المهمة التي تتلو ذلك في ضمان الإعداد على نحو فعال وكامل لدخول الاتفاقية حيز النفاذ في موعد مبكر. ونحن مقتنعون بأن هذا سيخدم مصلحتنا المشتركة، وسيسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نضع في اعتبارنا الحد الأدنى، المرتفع نوعا ما، لعدد التصديقات المطلوبة

لكي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ. وعلينا إذن أن نتابع عن كثب عملية التصديق، لأنه سيكون من قبيل السخرية أن يتأخر دون مبرر دخول هذا الصك الهام حيز النفاذ، بعد النجاح الذي تحقق في المفاوضات.

كما أحيل إلى اللجنة التحضيرية المسؤولة عن كفالة تنفيذ الاتفاقية بطريقة منتظمة، عدد من المهام الجسيمة. ونحن نحبذ أن تبدأ اللجنة عملها في وقت مبكر، تفاديا لإضاعة الزخم الحالي. وسوف يؤدي تعاون الدول الموقعة، بإصدارها إعلانات مسبقة لتحديد متطلبات التحقق، إلى تيسير الإنجاز الناجح لمهام اللجنة التحضيرية بشكل كبير. ومن شأن التقديم الطوعي لمثل هذه البيانات بالصيغة التي حددتها الاتفاقية، أن يشكل تدبيرا لبناء الثقة، وتأكيدا عمليا لاستعداد الدول لأن تصبح أطرافا في الاتفاقية.

ونحن نرحب باختيار لاهاي لتكون مقرا للمنظمة التي ستنشأ مستقبلا لحظر الأسلحة الكيميائية. وسوف تكون تلك المنظمة بحاجة إلى موظفين مؤهلين تأهيلا عاليا. لهذا السبب يكون من المهم أن يجري، منذ اللحظة الأولى لبدء أنشطة اللجنة التحضيرية، وضع برامج تدريبية خاصة للمفتشين الذين سيستعان بهم مستقبلا، وتنسيق البرامج الحالية التي تعرضها بعض الدول.

وينبغي أيضا الاستفادة من فترة التحضير لتسوية بعض المسائل الثنائية المتبقية، مثل الأسلحة الكيميائية التي جرى التخلي عنها. وفي رأينا أن حسم هذه المسائل على نحو مرض قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ، سيكون مثالا طيبا لكيفية النهوض بتحقيق أهداف الاتفاقية في وقت مبكر.

إن الخبرة الثرية المكتسبة خلال السنوات الطويلة من المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية، لا سيما فيما يتعلق بنظام التحقق، ينبغي تحليلها ومقارنتها باتفاقات نزع السلاح الأخرى. وهذا لا يعني أننا نرى أن يكون هذا النظام نموذجا جاهزا يجري تقليده دون مراعاة للمتطلبات المحددة في مختلف اتفاقات نزع السلاح. ومع ذلك، فإن أهميته - وعلى سبيل المثال بالنسبة للعمل الذي يضطلع به حاليا فريق الخبراء الحكوميين المخصص لتحديد ودراسة تدابير التحقق المحتملة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية - لا يمكن أن نكون فعالين في تقديرها مهما قلنا في حقها.

لقد أدى الاختتام الناجح للمفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى زيادة مصداقية مؤتمر نزع السلاح زيادة كبيرة، باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة. إلا أن هذه المصداقية لا ينبغي

اعتبارها أمرا مفروغا منه. فهي ستتوقف إلى حد كبير على مقدرة المؤتمر على التكيف الذاتي مع البيئة الدولية التي تغيرت تغيرا جذريا، وعلى الاستجابة للمهام والتحديات الناشئة حديثا.

علينا أن نستعرض دور المؤتمر وجدول أعماله وتكوين عضويته. وينبغي ألا يكون هذا الاستعراض متعجلا أو يكون منفصلا عن الاستعراض الشامل لمجمل آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ويجب أن يؤدي هذا الاستعراض إلى توزيع دقيق للمهام والمسؤوليات بين تلك الهيئات، بحيث يكمل كل منها الآخر، ويمكن إزالة التداخل فيما بينها.

وفي رأينا أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يظل هيئة نزع السلاح المتعددة الأطراف، المسؤولة عن التفاوض بشأن اتفاقات محددة لنزع السلاح. وينبغي ألا يؤدي التوسيع الضروري في نطاق عضويته إلى آثار سلبية على فعاليته كمحفل للتفاوض. ولا بد من التوصل إلى قرار بشأن هذه المسألة دون إبطاء لا مبرر له. ومن المهم، في الوقت نفسه، تحسين الآليات لتمكين الدول غير الأعضاء من المشاركة في المفاوضات.

إن كثافة المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي ظلت سنوات عديدة المهمة ذات الأولوية للمؤتمر، هي التي يعزى إليها ضآلة منجزات الهيئات الفرعية الأخرى. إلا أنه حتى الآن لا توجد فرصة تذكر لإحراز تقدم حقيقي بشأن معظم بنود جدول الأعمال الموروثة من فترة الحرب الباردة. ولم يعد النهج السابق القائم على المجابهة بين الشرق والغرب صالحا اليوم. ويجب أن يعبر جدول أعمال المؤتمر عن فترة ما بعد الحرب الباردة.

ويحبذ وفد بلدي إعادة دراسة جدول الأعمال. ونرى أن جدول الأعمال المنقح ينبغي أن يتضمن عددا محدودا من البنود، وأن يبين أولوياته بوضوح. وإذا ثبت أنه يتعذر، لسبب أو لآخر، إجراء تغييرات جذرية في جدول الأعمال، فإننا سنظل نحبذ اتخاذ مسار عمل تحدد بمقتضاه كل دورة البنود ذات الأولوية في جدول أعمالها، مما يؤدي إلى اتخاذ نهج أكثر تركيزا وتنظيما، وإلى تجنب تشتيت الجهود. ومما له أهمية خاصة أن نضع نصب أعيننا صغر حجم الغالبية العظمى من الوفود.

ويتضح من المناقشات في المؤتمر أن بندين على الأقل يبرزان كبندين يحظيان بالأولوية، وهما مسألتا حظر تجارب الأسلحة النووية والوضوح في مجال التسلح. ونحن نتشاطر هذا الرأي. ونأمل في أن

يتسنى، في بداية دورة عام ١٩٩٣، إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر تجارب الأسلحة النووية. إن التقدم الهام الذي أحرز في مجال نزع السلاح النووي، والتفاهم المشترك الأخير بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن إجراء تخفيضات عميقة في ترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية لكل منهما بحلول عام ٢٠٠٣، بما يتجاوز التخفيضات المتوقعة في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (استارت)، وتعزيز نظام عدم الانتشار نتيجة لانضمام الصين وفرنسا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأخيرا وليس آخرا الوقف الطوعي للتجارب من جانب فرنسا وروسيا والولايات المتحدة - كل هذه الأمور ينبغي أن يكون لها تأثير إيجابي على الجهود الرامية إلى التفاوض لحظر تجارب الأسلحة النووية.

ونود في هذا الصدد، أن نعرب عن تقديرنا للعمل المشكور الذي أنجزه فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية، وكذلك للنتائج والخبرات التي تحققت في الاختبار التقني الثاني الذي أجراه ذلك الفريق.

إننا سعداء بنتائج أعمال مؤتمر نزع السلاح بشأن بند جدول الأعمال الجديد المعنون "الشفافية في مسألة التسلح". وهو أمر توليه بولندا أهمية كبرى. ونحن نرى إمكانية كبيرة في هذا المجال لتعزيز الثقة، والإقلال من أوجه سوء الفهم بالنسبة للقدرات والنوايا العسكرية، والحفاظ على القدرة على التنبؤ في الأنشطة العسكرية. وبالرغم من عدد الاجتماعات المحدود والطابع الأولي للمناقشات، من الواضح أن بند جدول الأعمال هذا يبشر بنجاح بالغ.

وهذا العام انتهج نهج معقول، تمثل في إعداد بيان تفصيلي شامل قدر الإمكان بالمشاكل والمواضيع ذات الصلة، وتجميع الأفكار المقدمة من الوفود بشأن الصراحة والشفافية، وقد أنجزت هذه المهمة بنجاح. ويوفر البيان الشامل الوارد في تقرير مؤتمر نزع السلاح أساسا مفيدا لمزيد من العمل الذي يقوم به المؤتمر. وينبغي أن نحاول في العام المقبل التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء مناقشة أكثر تنظيما، في إطار تنظيمي ملائم للجنة مخصصة. إن توصيات الجمعية العامة المحددة لمؤتمر نزع السلاح والواردة في القرار ٣٦/٤٦ لام، ونتائج أعمال فريق الخبراء التقنيين الحكوميين تحت القيادة القديرة للسفير هندريك فاغينيكرز، الواردة في تقرير الأمين العام عن سجل الأسلحة التقليدية (A/47/342 و Corr.1) تعد سبقا في الاتجاه الصحيح. وترحب بولندا، مع التقدير، بهذا التقرير. وعلينا أيضا أن نجد سبيلا لنتناول، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، كل مجموعة قضايا عدم الانتشار، والدور النهائي الذي يمكن أن يضطلع به المؤتمر في هذا المضمار، دون الانتقاص من جهود المحافل الأخرى.

إن جهود المؤتمر المتناسقة بشأن عدد محدود من البنود يمكن أن تسفر عن نتائج أفضل وأكثر وضوحا. وعلاوة على ذلك، فإنها قد تسمح بمزيد من المرونة في تناول مسائل أخرى كلما تسنى تحقيق تقدم حقيقي. ونحن مقتنعون بأن المشاورات التي يجريها السفير ميشيل سرفايس، رئيس مؤتمر نزع السلاح، ستؤتي نتائج إيجابية تتعلق بالقضايا الحاسمة على جدول الأعمال وتنظيم الأعمال وعضوية المؤتمر.

السيد الخويني (تونس): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بأحر عبارات التهاني إلى شخص الرئيس الكريم بمناسبة انتخابه رئيسا للجنة الأولى. إن خصاله الشخصية وتجربته الدبلوماسية الواسعة ومساهماته المختلفة، سواء كان على مستوى لجنتنا هذه أو على مستوى ندوة نزع السلاح أو على مستوى الاجتماعات المتعددة السنوية على مستوى لجنة نزع السلاح، لكفيلة بإنجاح أعمالنا هذه.

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تشكراتي للسيد غلاديمير بتروفسكي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على الاهتمام الكبير الذي يوليه لأشغالنا هذه. وأيضا أريد أن أشكر السيد خيرادي على المساعدة التي يلقاها وفد بلادي من طرفه ومن طرف زملائه بإدارته.

تشكراتي أيضا تتجه الى السيد مروزيفيتش على الطريقة التركية التي توخاها في إدارة أشغال لجنتنا خلال الدورة المنقضية للجمعية العامة.

وختاما، أريد أيضا أن أعبر عن أحر تشكراتي وتهاني للسيد أكاشي الذي واكب أعمالنا خلال دورات ودورات. وبهذه المناسبة أعبر له عن تمنيات بالنجاح في مهامه الجديدة والعسيرة، في إحلال السلم بكمبوديا.

(تكلم بالفرنسية)

إن نهاية الحرب الباردة والتطورات العالمية الإيجابية الأخرى قد ألقت بضوء جديد تماما على نزع السلاح في شتى جوانبه ومكوناته. والواقع أنه، بفضل الصورة الجديدة للسياسة الدولية، لم يعد لتحديد الأسلحة ونزع السلاح هدفهما الأساسي المتمثل في الحفاظ على توازن القوى بين الحلفين العسكريين، وهو وضع سيطر على الشؤون الدولية على مر ٤٠ سنة. بل إنهما، بالأحرى، ينظر إليهما الآن، وعلى نحو متزايد على أنهما عنصران مكونان لبرنامج عمل للأمن الدولي، يمكن في إطاره تناول المشاكل من وجهة نظر الدبلوماسية الوقائية والسعي لإقرار السلم وصونه.

إن تونس، بوصفها بلدا سالما بمعنى الكلمة، ترى أن السعي من أجل السلم والأمن أصبح الآن شاغل الجميع، ولم يعد حكرا على دولة أو عدة دول. ووفقا لذلك، نؤيد كل المبادرات الرامية الى تطبيق استراتيجيات عالمية شاملة واقعية وغير تمييزية، بغية إجراء المزيد من تخفيضات الأسلحة التي تؤدي، دون تأخير، الى نزع السلاح العام الكامل. وهذا الموقف يتسق تماما مع سياسة بلادي في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة ومن هنا، أصبحت تونس كرفا في كل المعاهدات والاتفاقيات في مجال نزع السلاح.

إن الخيارات التي تتشاطرها تونس تسير جنبا الى جنب مع إصرارها على المشاركة في الجهد العام الرامي الى محاربة انتشار أسلحة التدمير الشامل، وهو جهد أصبح مع نهاية هذا القرن إحدى الأولويات العظمى للمجتمع الدولي، وهو ما ذكر به مجلس الأمن في مؤتمر قمته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

وعلى نفس هذا الدرب، نتشاطر أيضا الفكرة القائلة بأنه يتعين علينا اليوم أن نكرس أنفسنا لتحديد، بل وتقبل، الشروط اللازمة للأمن العالمي، عن طريق اتفاقات متفاوض عليها على النحو الواجب بين كل البلدان على قدم المساواة. وهذا المسعى، الذي يضطلع به بروح المسؤولية الحقيقيـــة، سيمكننا من إرساء أسس صلدة نبني عليها الأمن العالمي الذي نتطلع اليه جميعا. فالأمن العالمي يتضمن أيضا - بالإضافة الى مكوناته العسكرية - جوانب اقتصادية واجتماعية وإنمائية وبيئية.

وإنها لحقيقة لا تقبل الجدل، إننا شهدنا في السنوات الأخيرة انجازات هامة في نزع السلاح النووي والتقليدي والكيميائي. وقد أسعد وفد بلادي بصفة خاصة المبادرات التي اتخذ زمامها في مجال نزع السلاح النووي، وذلك بانضمام دول جديدة الى معاهدة عدم الانتشار، وهذه الدول هي: فرنسا، والصين، واستونيا، ولاتفيا، وسلوفينيا، وأوزبكستان، وأذربيجان وبانضمام تلك الدول سيصبح عدد الدول الأطراف في المعاهدة أكثر من ١٥٠ دولة، وهذا يعزز من مصداقية المعاهدة ويمكننا من تجديدها في المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في عام ١٩٩٥.

والآن، وقد أصبحت الدول النووية والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، يكرر وفد بلادي مطالبته بأن تصبح عملية نزع السلاح هدفا حقيقيا، وألا تظل خاضعة للتدابير الانفرادية - وإن كانت محمودة - وأن تكون، بدلا من ذلك، موضوعا لاتفاقية دولية.

وفي نفس هذا السياق، نؤمن بأن الوقت قد حان لأن تفي الدول النووية بالتزاماتها، وأن تشرع، على وجه الخصوص، في مفاوضات متواصلة لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

وينبغي أن يترجم الوقف المؤقت الأحادي الجانب في مجال التجارب النووية، الى التزامات متعددة الأطراف، وأن ينطبق على كل الدول النووية. وقد رحب وفدي بارتياح بالمشاورات التي أجراها رئيس مؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة، السيد على العطاس، وزير الشؤون الخارجية في اندونيسيا، للتوصل الى اتفاق شامل بشأن حظر التجارب النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء في أقرب وقت ممكن.

وتؤمن تونس بأنه من الضروري أن تمدد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى، وأن ينظر المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، ضمن جملة أمور، في إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وينبغي أن تنص المعاهدة على الإزالة التامة للأسلحة النووية، وعلى تحويل المعاهدة الى اتفاقية تحظر انتاج الأسلحة النووية وتخزينها ونقلها.

وفي هذا الصدد، نرى أنه من المهم أيضا أن تستفيد الدول التي تخلت طوعيا عن الخيار النووي، مثلما فعل بلدي، من صك قانوني دولي يوفر لها الضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، ويتيح لها الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض الإنمائية والمدنية.

وينبغي أن يكون المبدأ السائد الوحيد في هذا السياق هو الأمن الجماعي. ذلك أن نظرية الردع النووي، التي نشأت في إطار الحرب الباردة والتي تعني ضمنا، في نهاية المطاف، وجود استعداد لاستعمال الأسلحة النووية، لا بد وأن تتعارض مع مبادئ معاهدة عدم الانتشار، وبالتالي، لا يمكن بأي حال أن تشكل أساسا سليما لمنع نشوب حرب نووية.

واليوم ثمة جانب آخر يثير لدينا المزيد من القلق، هو الخطر الكامن في انفلات بعض الترسانات النووية من أية سيطرة، وهو خطر تضاعف بسبب التجارة عبر الحدود في المواد الانشطارية وفي اليورانيوم المثري. وهذا الموضوع جدير بأن نوليه جميعا الاهتمام، كيما نتمكن من الرد بقوة على هذا الاتجاه الذي يهدد جميع الدول على حد سواء.

ومن ثم، فإن وفدي يكرر نداء الجمعية العامة الوارد بالقرار ٣٧/٤٦ دال المعنون "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" والذي يطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ في المفاوضات، على سبيل الأولوية، بغية التوصل الى اتفاق بشأن إبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ونحن نؤيد، علاوة على ذلك، فكرة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، ونكرر طلب تونس بأن تصبح عضوا في المؤتمر، حتى يتسنى لها أن تضيف مساهمتها الى أعمال المؤتمر وإنجازاته.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية - التي نعتبرها من أسلحة التدمير الشامل، تماما مثل الأسلحة النووية والبكتريولوجية بل والأسلحة التقليدية أيضا - فإن بلدي يدعو دائما الى فرض حظر عليها، بغية حماية الإنسانية من آثارها الضارة.

ومنذ أن بدأت المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لإعداد مشروع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية، ما برحت تونس، التي تسهم في هذا الشأن منذ مؤتمر باريس الذي اضطلعت فيه بدور نشط، تكرر هنا الإعراب عن التزامها، جنبا الى جنب مع المجتمع الدولي، بأن تحظر الى الأبد هذا النوع من الأسلحة. وما من شك في أن جميع الدول تود أن يكون لديها آلية فعالة تكفل تدمير الترسانات الراهنة للأسلحة الكيميائية، وتمنع أولئك الذين ينشرون حاليا الأسلحة الكيميائية من تجديد ترساناتهم.

بيد أننا نؤمن بوجود ترابط بين جميع العناصر المتعلقة بالأمن. فوفقا لمنظور سباق التسلح، فإن الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية بل حتى الأسلحة التقليدية تولد تواترات سياسية ومن ثم تشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام تهيئة مناخ من الثقة في العلاقات الدولية، وتعيق إحلال السلم الحقيقي الذي نتطلع إليه جميعا.

ونحن نوافق على القول بأن هذه العلاقة الثلاثية الأبعاد علاقة معقدة. بيد أن علينا أن نتصدى، في وقت واحد، لكل الجوانب المختلفة لهذه المسألة، لأنه لا يمكن تسوية أي من هذه العناصر ما لم نتأكد أننا نحرز تقدما أيضا بشأن العناصر الأخرى. ولا بد أن نجري تغييرا أساسيا في الأوضاع العسكرية والسياسية برمتها، حتى يتسنى لنا أن نتوصل الى نزع عام وكامل للسلاح في كل المجالات.

لم يكن من الممكن اتخاذ تدابير بناء الثقة في الشرق الأوسط لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن الشروط الضرورية لتهيئة مناخ من الثقة في هذا الجزء البالغ الحساسية من العالم، إخضاع كل

المرافق النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضماناتها الوقائية، وتوفير الحوافز للحائزين للأسلحة النووية للتخلي دون رجعة وبصورة نهائية عن سياسة الردع النووي.

ومن غير المتصور أن يكرس المجتمع الدولي اهتمامه لإبرام معاهدات واتفاقيات دولية في مجال نزع السلاح والأمن، وأن تتجاهلها بعض الأطراف وتقوم عمدا بأعمال تتعارض ومبادئ عدم الانتشار التي اعتنقناها جميعا.

ومن ثم، فبغية إضفاء المصداقية على الجهود الدولية الرامية الى حظر استعمال الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية والنووية، يتعين على المجتمع الدولي أن يمارس نفس هذه الضغط بصورة غير انتقائية على كل الأطراف والدول المعاندة التي تنخرط في عمليات الانتشار. وما نحن بصدده هو مصداقية أهدافنا ومستقبل هذا العالم الذي نود أن نخلصه من جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل.

وسيواصل بلدي الذي اختار نهج التسوية السلمية للمنازعات بشتى أشكالها، العمل من أجل السلم، كما أنه سوف يظل ملتزما، دون رجعة، بعدم الانتشار، وبخاصة فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل، الكيميائية والنووية على حد سواء.

لقد أحطنا علما على النحو اللازم بتقرير الأمين العام بشأن إقامة سجل للأسلحة التقليدية. ولا نزال مقتنعين بأنه إذا كان المراد فرض رقابة صارمة في هذا المجال تحت إشراف الأمم المتحدة، فينبغي أن تكون على نطاق عالمي، وأن تكون غير تمييزية، وأن تشمل أنشطة إنتاج الأسلحة وتصديرها. فنحن نعترض على سباق التسلح سواء جرت تغذيته بواسطة الاستيراد أو بواسطة الإنتاج المحلي، أو سهلته عملية نقل تكنولوجيا السلاح.

ونود أن نؤكد، في هذا الصدد، على الجانب المقلق المتعلق بالنقل غير المشروع للأسلحة. ويرى وفدي أن الطابع السري لهذا النشاط يمثل خطرا واضحا على النظام الداخلي للدول، ومن ثم، على الأمن الإقليمي والدولي*.

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إن الموارد الضخمة التي استثمرت في انتاج وتكديس أسلحة متزايدة الاتقان كان بالإمكان استعمالها استعمالا أفضل لو أنها خصصت لأغراض أكثر نبلا. إننا نشهد اليوم تفاقم التخلف في العديد من بلدان العالم الثالث. ونجد مجموعات سكانية كاملة تفنيها المجاعة والمرض.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى في موقف اللامبالاة إزاء هذا التدهور في الحالة. وباسم التضامن الدولي والمبادئ النبيلة المنصوص عليها في الميثاق، يتعين على المجتمع الدولي أن يجد، دون تأخير، حلا فعالا وسريعا لهذه الحالة.

وهكذا نأمل أن نرى الموارد الضخمة المكرسة لتطوير وتكديس الأسلحة وقد أعيد توجيهها لأهداف سلمية، وللتنمية على وجه الخصوص. فمن قبيل التناقض أن نرى بلدانا تمارس الإنفاق العسكري غير المكبوح، في عالم تقع فيه الملايين من الناس ضحايا لفقر مروع. إن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، يبين أن مجرد تخفيض ٣ في المائة من الإنفاق العسكري من جانب جميع البلدان، سيؤدي إلى عائد قدره ١,٥ تريليون دولار أمريكي لصالح السلام.

إن السلم والأمن الدوليين كل لا يتجزأ، وينبغي للمجتمع الدولي اليوم أن يكرس نفسه بنفس المقدار وبحزم، لتنفيذ تدابير أمن جماعي كتلك المنصوص عليها في الميثاق. وفي الواقع، فإنه على الرغم من أن الهيكل ثنائي الاستقطاب لعالمنا أصبح في عداد الماضي، وأن روح التفاهم أصبحت أكثر وضوحا بين الدول، فلا تزال بعض الصراعات وبؤر التوتر موجودة، مما يفرض علينا جميعا بذل مزيد من الجهد المتواصل. وعدم إيجاد حل عادل وشامل لمشكلة الشعب الفلسطيني قد يقوض الآمال في رؤية الشرق الأوسط وقد استفاد من عهد الانفراج الجديد هذا في العلاقات الدولية. ونحن نناشد الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية تسوية النزاع المتعلق بجزر الإمارات في إطار مبادئ حسن الجوار، وعلى أساس المذكرات والمعاهدات الموقعة من هذين البلدين الشقيقين، وذلك حتى لا تصبح منطقة الخليج مرة أخرى بؤرة للتوترات والشكوك.

إذا كان مقبولا اليوم أن الاتجاه العام في العلاقات الدولية هو تشجيع الأمن المتساوي لجميع الدول، فقد أصبح واضحا أيضا أن الأمن الدولي يشمل جوانب أخرى عدا تلك المتصلة مباشرة بالأسلحة ونزع السلاح. وهكذا، فإن تحسن العلاقات بين الدولتين العظميين قد فتح الطريق أمام إمكانيات ايجابية لتسوية

جميع الصراعات وتهدئة بؤر التوتر في العالم بتحبيذ بدء نظام عالمي جديد يحل فيه عهد من التعاون والوفاق بين الدول محل عقود من المجابهة.

في هذا السياق، تكرس تونس جهودها لصون السلم وصنع السلام في أفريقيا وأوروبا وآسيا برعاية الأمم المتحدة، وتعمل مع بلدان ساحلية أخرى من بلدان البحر المتوسط لجعل حوض البحر المتوسط منطقة سلام ووئام وتعاون، مرسية بذلك أسس شكل جديد للعلاقات الأوروبية المغربية. وهي تواصل هذه الجهود بحزم في إطار الحوار "خمسة زائد خمسة"، مع احتمال إدخال نموذج للتعاون بين الشمال والجنوب.

وسيتوفر لنا عالم أفضل عندما يحل محل التهديدات العسكرية وغير العسكرية تعاون مفيد للجميع وأمن للجميع. ولا تزال أهداف الميثاق قابلة للتحقيق شريطة أن يكون الجميع صادقين في التزامهم.

السيد آزيكيوي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب وفدي الكلمة للمرة الثانية ليتناول موضوع السلم والأمن الدوليين.

أنشئت الأمم المتحدة قبل نصف قرن تقريبا، عقب فترة من الحرب. وعليه، فإن انشغالها بالسلم والأمن الدوليين تصرف صحيح. تنص المادة ١ (١) من الميثاق على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدولي، من خلال منع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتسوية المنازعات.

حاولت الأمم المتحدة في الثمانية والأربعين عاما التي مرت على وجودها، تحقيق المقاصد التي أنشئت من أجلها. وقد عملت المنظمة كمحفل لمناقشة قضايا الأمن الدولي، وسعت جاهدة للتوسط في النزاعات في الحالات التي طلبت إليها الدول الأعضاء أن تفعل ذلك. إلا أن فعالية المنظمة كانت محدودة في الماضي بسبب الحرب الباردة التي شلت مجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وبانتهاء التناحر بين الشرق والغرب، ينبغي للأمم المتحدة أن تكرس نفسها لتحقيق رؤيا مؤسسيها. وهذا ما يجعل من اقتراحات الأمين العام الواردة في "خطة للسلام" اقتراحات جيدة التوقيت. تتناول

الاقتراحات تفاصيل آليات غير رسمية للأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات، مثل الدبلوماسية الوقائية وإدارة الصراعات. وتقدم مفاهيم أخرى، مثل بناء السلم، تصورات جديدة بشأن طرق لضمان أن يكون لفترة ما بعد الحرب الباردة هذه آليات، لا لمنع نشوب الصراعات فحسب، بل لبناء السلم وإدامته أيضا.

إننا نلاحظ بارتياح أن اقتراحات الأمين العام تضمن أيضا عناصر هامة أخرى كانت حتى ذلك الحين تعطى أولوية ثانوية. وأحد هذه العناصر هو دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات وفي صون السلم. ومع أن الفصل الثامن من الميثاق يعترف بالترتيبات الإقليمية، فإن هذا الحكم لم يحظ بأهمية كبيرة، كما أن المنظمات الإقليمية لم تستعمل بكفاءة في صون السلم، على الرغم من بعض مزاياها الواضحة مثل درايتها بمنطقة الصراع. وفي حين أننا نسلم بأنه لا يمكن أن تستفيد جميع الصراعات من الترتيبات الإقليمية المنصوص عليها في الميثاق، فينبغي، مع ذلك، تشجيع المنظمات الإقليمية التي اضطلعت أو تضطلع بأدوار في صون السلم، وفقا للميثاق، ومساعدتها بالموارد.

من بين عناصر صيانة السلم والأمن الدوليين، تحديد الأسلحة. وهذا ما يجعلنا نرى أن "خطة للسلام" ينبغي زيادة إثرائها بمناقشة الدور الهام الذي يمكن لنزع السلاح أن يلعبه في تعزيز السلم والأمن.

ما فتئ المجتمع العالمي منشغلا وعن صواب بالتهديدات العسكرية للسلم والأمن. بيد أن هناك تهديدات أخرى للسلم والأمن مساوية في أهميتها، وإن كانت أقل إثارة من تكديس الأسلحة. فالفقر، والحرمان الاجتماعي، وتدهور البيئة، والتخلف، يمكن أن تؤدي أيضا إلى اضطراب اجتماعي يحمل في ثناياه عواقب تؤثر على أمن دولة ما وجيرانها. ومن العواقب المباشرة المحتملة الهجرة الجماعية التي قد تثقل كاهل الخدمات الاجتماعية والأمنية للدول التي يجري اللجوء إليها. ووفد نيجيريا يؤمن بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل جاهدا على التصدي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق تحقيق المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق.

إن الفجوة التي تزداد اتساعا بين الشمال الغني والجنوب الفقير يمكن أيضا أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويعتقد وفد نيجيريا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتناول، على وجه عاجل، جميع هذه المسائل غير العسكرية التي لها صلة مباشرة بالسلم والأمن الدوليين داخل الدول وفيما بينها. ويتوفر الآن مناخ سياسي يبشر بالخير أكثر من أي وقت مضى لوضع اتفاق بشأن إعادة توظيف الموارد التي توفر من نزع السلاح، في مساعدة البلدان الفقيرة في جهودها التنموية. إن الطريق إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين لا يكون فقط بغياب الحرب، بل أيضا بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لجميع الشعوب والدول.

السيد رفاقات (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنعقد هذه الدورة للجنة الأولى في وقت يمر فيه العالم بتغيرات هامة تقدم لنا شعورا بالتفاؤل وإحساسا بالقلق. ولذلك، نعتقد أنه من يمن الطالع، سيدي، أن يتولى رئاسة اللجنة في هذه الدورة الحاسمة، شخص مثلكم، يتمتع بخبرة ومهارات دبلوماسية واسعة. وإننا لواثقون بأن مداولات اللجنة، تحت قيادتكم القديرة والحكيمة، ستكون مثمرة، وستؤدي إلى نتائج ملموسة بعيدة الأثر.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق للسيد روبرت مروزيفيتش على ما أبداه من خبرة وتفان في تولي رئاسة لجنتنا في العام الماضي.

يبدو أن الأفق السياسي الدولي قد ازداد اشراقا في السنوات القليلة الماضية. وقد ابتعد العالم عن قيود الحرب الباردة وانتقل إلى عصر جديد يتسم ببعض التطورات الإيجابية المشرقة. وهو عصر يقدم لنا فرصا جديدة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، عن طريق نزع السلاح، وعدم الانتشار النووي، وتدابير بناء الثقة، وذلك على الرغم من أننا نواجه العديد من المشكلات القديمة وبعض المشكلات الجديدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ولسنا في حاجة إلى المغالاة في التأكيد على أهمية نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وبناء الثقة لتعزيز السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وفي هذا الصدد، يأتي في المقام الأول الهدف المتمثل في برنامج شامل لنزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد رحبت باكستان باتفاق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الذي سيؤدي إلى تخفيض جذري في ترسانتي الأسلحة النووية الاستراتيجية للبلدين. ولقد كان لهذه الاتفاقات البعيدة المدى أثر بالغ الأهمية على البيئة الأمنية الدولية الشاملة. ومع ذلك، وفي الظروف غير

المستقرة السائدة، هناك حاجة ملحة إلى إجراء مزيد من التخفيضات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية. إن المناخ مؤات ولم تعد هذه الأهداف بعيدة المنال بعد الآن.

وإلى أن يتسنى تحقيق نزع السلاح الكامل، يقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية التزام بتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونرى أنه ينبغي أن تكون ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، دون شروط، ولا تخضع لتفسيرات مختلفة أو متكلفة، وأن تكون غير محدودة في النطاق والتطبيق والدوام. وفي هذا المناخ المؤاتي السائد اليوم، ومع نهاية الحرب الباردة، ليس هناك ما يبرر عدم تقديم هذه الضمانات إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على نحو غير مشروط، وبطريقة ملزمة قانونا. وسيقدم وفد بلادي هذا العام، مرة أخرى، مشروع قرار في هذا الصدد. ونتطلع قدما إلى تحقيق تقدم آخر ملموس في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة بالذات.

ويتمثل أحد الأهداف الضرورية والحيوية لنزع السلاح النووي، في قبول جميع الدول فرض حظر دائم على تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات وفي جميع الأوقات. وقد قدمت باكستان تأييدها الكامل للمبادرة الخاصة بتحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وفي غضون ذلك، نرى أن إبرام اتفاقيات لحظر التجارب النووية، فيما بين الدول الإقليمية في مختلف أنحاء العالم لن يكون فحسب بمثابة تدبير رئيسي لبناء الثقة، بل إنه سيسهل أيضا إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

إن النهجين العالمي والإقليمي لنزع السلاح، يكمل كل منهما الآخر، وينبغي مواصلتهما على نحو متزامن، بغية تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. إن الإعلان الذي صدر في ختام مؤتمر القمة العاشر لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في جاكرتا في أيلول/سبتمبر من هذا العام، يثني على النهج الإقليمي في الكلمات التالية:

"أعرب رؤساء الدول والحكومات عن اعترافهم بأن مشكلات الأمن لها خاصية إقليمية، ومن الأفضل تناولها داخل سياق إقليمي مناسب".

وبالنسبة لعدد كبير من الدول، فإن التهديدات المنظورة لأمنها، وضرورة الاستعداد العسكري، ترتبط ارتباطا أساسيا بالظروف السائدة في مناطقها. وتختلف التهديدات المحتملة والشواغل الأمنية، في نواح

معينة، من منطقة إلى أخرى، وبالتالي فإن اتباع نهج إقليمي، يوفر أكثر الطرق واقعية لإحراز تقدم ملموس صوب نزع السلاح. ويسعد وفد بلادي أن يلاحظ أن هذا النهج يكتسب تأييدا مطردا ويؤكد ذلك التأييد الساحق الذي حصل عليه قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ طاء المتعلق بنزع السلاح الإقليمي، والذي قدمته باكستان في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة. لقد اعتمد هذا القرار بأغلبية ساحقة في العام الماضي، ونأمل أن يحظى مشروع القرار المقدم في هذا العام بشأن الموضوع نفسه، بتأييد أوسع، وأن يمهد السبيل إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الميدان.

ترى باكستان أن عملية تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي يمكن أن تتوخى ما يلي: اتخاذ خطوات لبناء الثقة المتبادلة؛ وتوفير الجهود لحسم المنازعات المعلقة والتخلص من سوء التفاهم؛ وبذل المساعي لإقامة توازن عسكري مقبول بصورة متبادلة فيما بين دول المنطقة، يمكن تحقيقه، في جملة أمور، عن طريق نبذ أنواع معينة من الأسلحة المتقدمة، ووضع حدود عليا متفق عليها للقوات التقليدية، وإنشاء مناطق مجردة كليا أو جزئيا من السلاح، في البر والبحر وفي الجو؛ وإنشاء آليات يمكن أن تسهل نزع السلاح والمبادرات الأمنية وتطوير نهج جديدة يمكن مناقشتها، وصياغة خطوات ملموسة يمكن الاضطلاع بها.

وما فتئت باكستان ملتزمة بأهداف تدابير عدم الانتشار النووي، التي نعتقد أنها يمكن أن تحظى بمصداقية وقبول عالميين، إذا كانت شاملة وغير تمييزية في نطاقها وتطبيقها. وهذا الشرط المسبق ينطبق على عدم الانتشار النووي، بقدر ما ينطبق على المساعي الرامية إلى تحديد انتشار القذائف المتوسطة المدى والطويلة المدى.

ونظرا للاهتمام المتجدد الذي يركز حاليا على أخطار الانتشار النووي، نود أن نكرر مرة أخرى استعدادنا لقبول أي نظام غير تمييزي ومنصف يساعد في الإبقاء على جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولقد تقدمت باكستان على مدى السنين بعدد من المقترحات التي ترمي إلى تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا. وقد أقرت الجمعية العامة هذا الاقتراح مرارا منذ عام ١٩٧٤، وهو يحظى بتأييد مطرد، كما تجلى في الدورة السادسة والأربعين. وسوف نقدم مشروع قرارنا بشأن هذا الموضوع مرة أخرى في هذا العام، ونأمل أن يحظى بتأييد الأغلبية العظمى، بما يؤدي إلى تحقيق اجماع كامل بشأن هذه المسألة.

في حزيران/يونيه ١٩٩١ اقترح رئيس وزراء باكستان عقد مشاورات للأمم الخمس، بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين من جهة وباكستان والهند من جهة أخرى، لضمان عدم الانتشار النووي في منطقة جنوب آسيا. واقترح رئيس الوزراء أيضا على الهند وضع ترتيبات ثنائية أو إقليمية للحظر الكامل لجميع أسلحة التدمير الشامل في جنوب آسيا، وإجراء تخفيض متبادل ومتوازن في القوات، اتساقا مع مبدأ الأمن المتساوي وغير المنقوص عند أدنى مستويات التسلح. ويشجعنا الرد الإيجابي على تلك الاقتراحات من جانب عدد كبير من بلدان العالم. ونأمل أن تستجيب الهند أيضا، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بمشاورات الأمم الخمس بشأن نظام لعدم الانتشار النووي في منطقة جنوب آسيا.

إن مقترحاتنا تجسيد لرغبتنا الحقيقية في أن تركز بلدان جنوب آسيا جهودها على التنمية الاقتصادية، عن طريق تحويل الموارد المخصصة حاليا للتسلح، بغية التصدي للتهديدات غير العسكرية المتمثلة في التخلف والفقر وندرة الأغذية واستنفاد الموارد والتدهور البيئي الشديد.

ولا تزال باكستان مقتنعة بأهمية وفائدة تدابير بناء الثقة لنزع فتيل التوترات، والنهوض بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وحسم النزاعات المعلقة، وإقامة علاقات ودية بين الدول تعود عليها بالمنفعة المتبادلة.

وفي سياق جنوب آسيا، ما فتئت باكستان تعمل للنهوض بتهيئة مناخ يسوده السلم والاستقرار، عن طريق اعتماد تدابير بناء الثقة والتسوية السلمية للمنازعات المعلقة. وفي آب/أغسطس من هذا العام، وفي إطار هذه الجهود، وقعت باكستان مع الهند إعلانا مشتركا بشأن الحظر الكامل لاستحداث وإنتاج وحيازة واستعمال الأسلحة الكيميائية. كما تبادلنا مع الهند صكوك التصديق المتصلة بالاتفاقات المتعلقة بالاخطار المسبق عن التدريبات والمناورات العسكرية وتحركات القوات ومنع انتهاكات المجال الجوي. وبموجب الاتفاق المبرم بين باكستان والهند على عدم مهاجمة كل منهما المرافق النووية للآخر، تبادلنا مع الهند قوائم بهذه المرافق في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

تتقيد باكستان تقيدا تاما بأهداف مشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، الذي أحيل إلى الجمعية العامة من جانب مؤتمر نزع السلاح. إننا نشاطر المجتمع الدولي تماما تصميمه على إزالة أدوات الحرب البغيضة هذه إلى الأبد. غير أن مشروع الاتفاقية يتضمن بعض الأحكام التي تثير لدينا القلق. وما زلنا نأمل أن تعالج أوجه القصور هذه، لضمان التقيد العالمي بهذه الوثيقة الهامة.

وتؤيد باكستان تمام التأييد مفهوم الوضوح في التسلح، ما دام يأخذ في الاعتبار، على نحو متزامن وشامل، كل جوانب التسلح المتصلة والمترابطة بشكل متكامل، ويساعد في تعزيز الثقة فيما بين الدول، ولا سيما على الصعيد الإقليمي، على أن يكون هدفه النهائي ضمان تحقيق الأمن المتكافئ وغير المنقوص للدول عند أدنى مستوى للتسلح.

إن تكديس الأسلحة في مختلف مناطق العالم جاء نتيجة لعدد من العوامل، مثل المنازعات الإقليمية التي لم تحسم، وإنكار حق تقرير المصير، وطموح الدول الأقوى عسكريا في تحقيق الهيمنة الإقليمية، والاحتلال الأجنبي، والتدخل العسكري.

ومن ثم، فمن أهم المسائل التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها، التسوية السليمة للنزاعات والصراعات التي لا تزال قائمة. فتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للمقترحات الداعية إلى الوضوح في التسلح أن تحقق النجاح في هدفها الأساسي، وأن تعزز عملية السلم والأمن الإقليميين والدوليين، لأن الوضوح ليس هدفا في حد ذاته.

أما تدابير تحديد الأسلحة فعندما تكون جزئية ولا تعالج جوانب مختارة من مسألة هي أساسا متعددة الجوانب، أو عندما تتسم بطابع تمييزي أو تفتقر إلى التوازن في معالجة مختلف العناصر، لا يمكن أن تنفذ بنجاح. وهذا ينطبق بصفة خاصة على التدابير التي تركز على مسألة الوضوح في نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، في حين تعالج بنوع من اللامبالاة النسبية مسائل لا تقل أهمية، مثل قدرات الدول على انتاج الأسلحة محليا، ومخزونات الأسلحة الحالية أو نقل تكنولوجيا الأسلحة.

والعديد من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تمتلك قدرات محلية على انتاج الأسلحة لأغراض الدفاع لا تملك خيارا سوى الاعتماد على النقل الدولي للأسلحة لتلبية احتياجاتها الأمنية الأساسية. وفي بعض الأحيان، تعي هذه الدول الأخطار التي تحيق بأمنها والتي تصدر من دول ذات قدرات محلية كبيرة على انتاج الأسلحة لأغراض الدفاع. ويحدونا أمل وطيد أن تستمر الجهود لضمان توسيع نطاق سجل نقل الأسلحة ليشمل كل هذه المشاغل التي يتشاطرها الجميع.

إن التباين العميق بين نفقات الأسلحة في الدول القوية عسكريا وغيرها من الدول أمر لا يمكن تبريره. وبالتالي، ينبغي للدول التي تمتلك ترسانات وقدرات عسكرية كبيرة، أن تبدأ بتخفيض ميزانياتها العسكرية. وفي الجهود الرامية إلى تخفيض النفقات العسكرية يجب إيلاء الاهتمام الواجب للمشاغل الأمنية للدول الصغيرة والضعيفة.

في الآونة الأخيرة، اقترح رئيس وزراء باكستان، في مؤتمر القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز المنعقد في جاكرتا، بأن تجتمع دول المحيط الهندي الساحلية والخلفية للتداول بشأن الأوضاع السائدة في منطقة المحيط الهندي، والاتفاق على تدابير لصون وتعزيز السلم والاستقرار الإقليميين. وهذا المؤتمر من شأنه، في رأينا، أن يكمل الجهود المبذولة ضمن إطار اللجنة المخصصة للمحيط الهندي، لإنشاء منطقة سلم في منطقة المحيط الهندي. ونأمل أن يتسنى عقد المؤتمر المقترح لدول المحيط الهندي الساحلية والخلفية في المستقبل القريب.

إن وزع الأسلحة في الفضاء وتوجيهها ضد أجسام في الفضاء أو على الأرض، مسألة تبعث على قلق عميق. والخطر المتزايد والمتمثل في استخدام الفضاء للأغراض العسكرية نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي، يحملنا على الاعتقاد بأن النظام القانوني الحالي الذي يفرض بعض القيود على استخدام الفضاء للأغراض العسكرية ليس كافيا لتفادي حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن المهم تعزيز القواعد القانونية القائمة واستكمالها بقواعد جديدة، بحيث يبقى الفضاء الخارجي مقصورا على الأغراض السلمية. وفي هذا السياق، فإن زيادة الوضوح في أنشطة الدول الفضائية ستكون بمثابة تدبير هام من تدابير بناء الثقة.

ويتيح استخدام تقنيات الاستشعار من بعد والمراقبة، الموجودة في الفضاء، فرصة فريدة اليوم لرصد اتفاقات نزع السلاح. وقد ظلت هذه القدرة حكرا على حفنة من الدول المتقدمة تكنولوجيا. ونعتقد أن هذه التقنيات ينبغي أن تتاح لكل البلدان على قدم المساواة، وعلى أساس غير تمييزي عن طريق مؤسسة دولية مختصة.

ونحن نرى أن الأمم المتحدة هي المحفل المثالي لبحث ومناقشة تدابير نزع السلاح وبناء الأمن. وبوسعها أيضا أن تعمل كحافز في مجال نزع السلاح الإقليمي بتشجيع فرادى الدول عن طريق الاضطلاع بدورها الاستشاري.

لقد أتاح لنا بزوغ عهد جديد فرصا جديدة لبناء صرح متين لصون السلم والأمن الدوليين. ومع أن انهيار النظام الثنائي القطب لا يضمن، في حد ذاته، سلما دوليا عادلا ودائما، فقد فتح آفاقا جديدة لبناء نظام دولي جديد عادل ومنصف وتقدمي، يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل، والتسوية السلمية للمنازعات. وقد عززت نهاية الحرب الباردة إلى حد كبير إمكانيات نزع السلاح وعدم الانتشار وبناء الثقة، الأمر الذي يجب مواصلته على أساس غير تمييزي. وينبغي تخصيص الموارد التي ستتحرر من نزع السلاح للتعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للبلدان النامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥